تقرير المؤتمر

تحولات النظام العالمي وتداعياته على منطقة الشرق

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH

يمر النظام العالمي بمرحلة تحول كبيرة نتيجة للعديد من التطورات الجذرية، حيث يتعمق نفوذ القوى العالمية غير الغربية، كالصين وروسيا في مناطق تأثيرهما، وذلك من خلال استخدام استراتيجيات مختلفة. فضلًا على ذلك، تفاقمت المشكلات السياسية والاقتصادية بعد جائحة كوفيد-١٩ بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، من المتوقع أن تؤدي هذه التغيرات المثيرة لإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، إن لم يكن غير قطبي.

حاليا، تتشكل السياسة الإقليمية بدرجة كبيرة بفعل تصاعد المواجهة بين القوى العالمية، فمن جهة تسعى عدد من البلدان في منطقة الشرق إلى زيادة نفوذها وهيمنتها الإقليمية، مستفيدة من الفراغ الناشئ عن التنافس بين القوى العالمية، ومن جهة أخرى مع اقتراب السياسة العالمية من قطبية تشبه الحرب الباردة أصبح من الصعب جدًا الحفاظ على مسار مستقل لدى القوى الإقليمية، حيث يتعرضون لضغوط متزايدة للانحياز لأحد الأطراف في هذه المواجهة، لذلك تحتاج بلدان منطقة الشرق إلى التخطيط لمستقبلها في ظل تلك التهديدات، وفي ظل هذا الغموض، ومن غير المرجح أن يكون الحفاظ على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية بهذه الدول مهمة سهلة.

في هذا الصدد، استضافت مؤسسة الشرق للأبحاث الاستراتيجية مؤتمرًا في اسطنبول، تركيا، في الفترة ٣ - ٤ يونيو ٢٠٢٣، جمع العديد من الخبراء والباحثين وصناع القرار بهدف تعزيز النقاش حول المحاور التالية:

- فهم التغيرات في النظام العالمي
- أسباب وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية
- التوازن الصعب لتعدد الأقطاب في الشرق الأوسط
- تحول النظام الإقليمي والدولي وتأثيره على الصراع العربي الإسرائيلي
- المنافسة بين القوى الكبرى وتداعياتها على أفريقيا
- مأزق جنوب آسيا في ظل التغيرات في النظام الدولي

يعد هذا التقرير ملخصًا للمناقشات والمواضيع التي طرحها المتحدثون والمشاركون خلال المؤتمر الذي استمر يومين.

فهم التغيرات في النظام العالمي

إلى أين يتجه النظام العالمي؟ وما هي ملامح التغير في هذا النظام؟ وكيف يمكن لدول منطقة الشرق الاستفادة من هذه التغيرات والمساهمة في النظام العالمي الجديد؟

تهدف هذه الأسئلة الافتتاحية إلى إجراء نقاش يدور حول تحديد الوضع الحالي لمنطقة الشرق والدور المحتمل لها في النظام العالمي الناشئ.

بعد الملاحظات الأولية، ناقش المشاركون التغيير العميق الذي يحدث في النظام الدولي بأكمله، وعدم استعداد منطقة الشرق لمثل هذا التحول. إن هذه التغيرات لها طابع تراكمي ويحدث على مستويات مختلفة جيوسياسية واقتصادية. وقد تم التأكيد على أن الهيمنة الغربية، التي سادت في السياسة والاقتصاد والأيديولوجيا لم تعد العامل الحاسم بالنسبة لمنطقة الشرق مع صعود أطراف جديدة مثل روسيا والصين في الساحة الدولية، وقد أدى التراجع الغربي إلى حدوث بعض الفجوات التي يمكن ملؤها.

وعلى الرغم من إصرار الغرب على تقديم نفسه على أنه في الطليعة ومصدر المبادئ لبقية العالم، فإن شعوب أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط، أي شعوب الهامش والمحاذاة، لديهم اليوم ثقة أكبر في أنفسهم مقابل الهيمنة الغربية في القرون السابقة.

سلط المشاركون الضوء أيضًا حول أوجه القصور الموجودة في النيوليبرالية وأكدوا على ضرورة أن تتبنى دول منطقة الشرق مفاهيم ومبادئ ونظمًا بديلة، تستمد من حكمة المنطقة التي امتدت لعدة قرون قبل ظهور الحداثة، وبالتالي، يجب على النخب في هذه المنطقة هو تطوير تصور لنظام متكامل من شأنه أن يعزز رفاهية شعوبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومع هذه التغيرات الملحوظة على المستوى الدولي، ساد الجدل بأن السياسة العالمية قد دخلت ما يمكن تسميته «نهاية العطلة الاستراتيجية»، فبعد الحرب الروسية-الأوكرانية، تواجه البشرية اليوم تهديدات بنشوب حرب نووية تضع الوجود البشري بحد ذاته في خطر.

ففي المراحل السابقة للنظام العالمي، تركزت المنافسات الدولية على الاستعمار والموارد، مما أدى إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية. فيما بعد، شكلت الصراعات الأيديولوجية بين المعسكر الليبرالي والاشتراكي ديناميات القوة في النظام الدولي خلال الحرب الباردة، ومع ذلك ما يحدث الآن هو صراع للهيمنة والسيطرة على النظام الدولي بين العديد من اللاعبين المهمين: الولايات المتحدة وروسيا والصين، جنبًا إلى جنب مع العديد من القوى الإقليمية الناشئة التي تسعى لزيادة تأثيرها خلال المرحلة الحالية لانهيار النظام العالمي القديم.

لذلك تشبه المنافسة اليوم بين القوى العالمية الكبرى من أجل التأثير والتسلح منطق الحرب الباردة، مع أبعاد ثقافية وجيوسياسية، بدلاً من الأبعاد الأيديولوجية، مما يجعل طبيعة الصراعات الحالية أكثر تعقيدًا، ويمكن تلخيص الوضع الحالي بمقولة شهيرة للفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي **«العالم القديم يموت، والعالم الجديد يناضل من أجل الولادة: الآن هو وقت الوحوش».**

أسباب وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية

تحدث المشاركون عن تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية في منطقة الشرق، وسلطوا الضوء أولاً على المشاكل المزمنة التي تواجه الاقتصاد الإقليمي، على سبيل المثال، يبلغ عدد الدول الإسلامية ٥٧ أي أنها تشكل ٢١ ٪ من سكان العالم، إلا أنها تنتج فقط ٨ ٪ من التجارة العالمية، منها ٣٠٪ فقط من السلع المصنعة، في المقابل، تأتي باقي العائدات من إنتاج الطاقة. إلى جانب ذلك بلغت نسبة التجارة البينية بين الدول الإسلامية وبين دول منظمة التعاون الإسلامي فقط ١٨٪، بينما كان الهدف المحدد من قبل منظمة التعاون الإسلامي أن يصل إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥ وهو أيضًا رقم متدنٍ للغاية.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي تأسس ككتلة اقتصادية في عام ١٩٥٧ بمشاركة ست دول فقط، أصبح أيضًا كتلة سياسية على الرغم من تاريخ دول الاتحاد الأوروبي المليء بالنزاعات الدموية مثل الحربين العالميتين الأولى والثانية. قامت دول الاتحاد الأوروبي بتشكيل الكومنولث الأوروبي من خلال زيادة التجارة الداخلية التي وصلت حتى ٧٠٪، وقد أتاحت هذه الزيادة في التجارة الطريق لتقليل الخلافات السياسية وزيادة التكامل الأوروبي، عملية مشابهة مطلوبة إلى حد كبير لدول منطقة الشرق، يجب أن يكون هناك كومنولث للدول الإسلامية مع وجود خطط في العديد من المجالات مثل النظم المالية والنقدية والتجارة والتعليم والذي يعتبر شرطًا أساسيًا للتعاون السياسي والتكامل بين الدول الإسلامية.

تحدث المشاركون عن كيف ستؤثر التوترات المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة والتحول المتصور للنظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب على الاقتصاد الإقليمي، وتمت الإشارة إلى أن الصين تتحول إلى منافس اقتصادي أكثر جاذبية للبلدان الاستبدادية في المنطقة لأنها تقدم قصة نجاح اقتصادي على الرغم من نظامها السياسي الاستبدادي.

مع أن هذا التحول يعطي الدول الشرقية مساحة أكبر للتحرك في المساومة بين الولايات المتحدة والصين، إلا أنه ليس بإمكان كل الدول الاستفادة من هذه الفرصة، سيكون للقدرات الوطنية، وقدرة استخدام التكنولوجيا، والجغرافيا وحجم قاعدة التصنيع أهمية في هذا الإعداد الجديد للمنطقة، لذلك، فإن البلدان النامية مثل تركيا وإندونيسيا مرشحة للاستفادة من هذه التغييرات.

ويرى المشاركون أنه من المثير للجدل إلى أي مدى يمكن للنموذج الاقتصادي الرأسمالي الحالي أن يساعد في تحفيز الإصلاح الاقتصادي الإقليمي، على الرغم من كل أخطائه، فقد أثبت السوق الرأسمالي أنه مرن للغاية وقابل للابتكار وقادر على العودة وتحقيق بعض الأهداف المهمة التي واجهت منطقة الشرق صعوبة في تحقيقها على مر الزمن.

أيضًا طرح بعض المتحدثين فاعلية اقتصاد السوق في مواجهة الفقر وقدرته على خفض نسبه، فقد حققت آلية الصين الرأسمالية واقتصادها القائم على السوق، جنبًا إلى جنب مع الهند أكبر انخفاض في الفقر في تاريخ البشرية خلال العقود الماضية، وعليه فقد رأى بعض المشاركين أنه ليس من الحكمة أن ترفض دول الشرق هذا النموذج الاقتصادي خاصة أنه لا يوجد لديها بديل فعال.

من ناحية أخرى، تم الإشارة إلى أن التمثلات الاقتصادية الجديدة ضرورية لبلدان منطقة الشرق، وقد اقترح المتحدثون أنه على الرغم من أن النظام الرأسمالي الحالي قد ساهم في الحد من الفقر في الهند والصين، إلا أنه لا يمكنه توفير إمكانية الوصول المتكافئ للسلع أو الحفاظ على الموارد الطبيعية للناس، علاوة على ذلك تم التنبه إلى حقيقة أن بعض البلدان الإسلامية تواجه أزمات اقتصادية حادة بسبب أسواق الديون والأنظمة المصرفية الحالية.

بشكل عام، للخروج من هذه الحلقة المفرغة وضمان العدالة الاقتصادية، وتحقيق مصالح الناس، والتعامل الإيجابي مع التحديات البيئية الناتجة عن النظام الرأسمالي، رأى المشاركون أن هناك حاجة إلى التفكير في عملية «شفاء»، تستند إلى تصورات ومفاهيم اقتصادية جديدة لدول المنطقة.

التوازن الصعب لتعدد الأقطاب في الشرق الأوسط

كان الاستقطاب الإقليمي بين دول الربيع العربي وما يسمى بمعسكر «الثورة المضادة» موضوعًا رئيسيًا للمناقشة في هذه الجلسة، يرى المتحدثون أن الأنظمة الاستبدادية في منطقة الشرق استمرت بعد قمع القوى الدافعة للربيع العربي، لشعورها بالثقة والقدرة على فعل أي شيء يرغبون فيه، وكان آخر مثال على ذلك إعادة قبول النظام السوري في جامعة الدول العربية بعد ١٢ عامًا على الرغم من معارضة العديد من القوى الإقليمية والدولية، ومع ذلك، كان هناك إجماع خلال النقاش على أن الأسباب التي مهدت الطريق للربيع العربي لا تزال موجودة ولم تتم معالجتها.

من جانب آخر، تمت الإشارة إلى أن القوى الإقليمية غير العربية مثل تركيا وإيران وإسرائيل قوية بما يكفي لنشر نفوذها في مناطق مختلفة في الشرق الأوسط، ويرى المتحدثون أن المنطقة تقف حاليًا عند مفترق طرق تاريخي: إما أن تتحرك الأنظمة الحالية بعيدًا عن ديناميات الصراع والمواجهات المستمرة نحو الإصلاح والتوطيد، أو ستظل المنطقة بؤرة للصراعات وتخضع لأشكال مختلفة من الوصاية.

وللخروج من دائرة الصراع الممتد منذ عشر سنوات تقريبا، تنخرط حاليًا العديد من القوى الإقليمية في مفاوضات لتطبيع العلاقات، مثل التقارب الأخير بين السعودية وإيران، وتفاهم الإمارات مع إيران، أو تقارب تركيا مع مصر والإمارات والسعودية؛ ومع ذلك، يبدو إلى الآن أن هذه التقاربات ليست استراتيجية بدلاً من ذلك، من المحتمل أن تظل تكتيكية ومؤقتة، مما يمهد الطريق لمزيد من عدم الاستقرار في مناطق مختلفة.

وقد ألمح المشاركون إلى أن التحولات السريعة أصبحه سمة السياسة الإقليمية الحالية، فعلى سبيل المثال، خلال الثورات العربية، حدث حراك مفاجئ أدى إلى سقوط عدد من الأنظمة القمعية القائمة، ومع ذلك، سرعان ما عادت السلطويات، خلال عدة أشهر فقط في بعض البلدان، بينما في حالات أخرى، استمرت لفترة أطول، وساءت الظروف مقارنة بما كانت عليه من قبل يمكن ملاحظة ذلك من التجربة المصرية والتجربة التونسية.

عند وضع السياسة الإقليمية في سياق عالمي، لم يكن من الواضح إلى أي مدى ستؤثر الترتيبات العالمية المتغيرة على الشرق الأوسط، ومع ذلك يرى المتحدثون أن الولايات المتحدة لا تزال القوة الرائدة في العالم عسكريًا وسياسيًا وحتى من الناحية الاقتصادية، ولا يزال اقتصاد الولايات المتحدة ضعف اقتصاد الصين، كما أن فكرة الانسحاب الأمريكي من المنطقة تم قبولها بشكل عام بحذر، إذ لم يصل التراجع الأمريكي إلى مستوى الانسحاب، ومن غير المرجح أن تكون الصين بديلًا حقيقيًا لقوة الولايات المتحدة، لذلك فمن المرجح أن تظل الولايات المتحدة ضامنة للأمن الإقليمي في الخليج.

ناقش المتحدثون أيضًا أنه يوجد حاليًا مزاج سياسي جديد في الخليج، فقد أتاح فك الارتباط الأمريكي عن الخليج الناتج عن أزمة أوكرانيا للسعودية مجالًا أوسع للمناورات السياسية، ونتيجة لذلك يمكن القول إن تحول المزاج السياسي في الخليج أعلى من التكتيكي، ولكنه أقل من خطوة استراتيجية. بناءً على ذلك، لا تزال دول الخليج بحاجة إلى رؤية وسياسة مشتركة، وتحديداً سياسات خارجية وأمنية. على الرغم من محاولات التقارب بين دول الخليج وإيران، فإن كل دولة لديها وجهات نظر أو سياسات مختلفة تجاه إيران، والأمر نفسه ينطبق على الأزمة اليمنية فقد عالجت كل دولة خليجية الأزمة اليمنية بشكل منفصل ومختلف.

أخيرًا، على الرغم من كل هذه التغييرات في الساحة الدولية، تم التوصل إلى أن الأنظمة الحالية في العالم العربي لديها مشروع واحد: الدفاع عن وضعها الحالي وضمان بقائها. كما توصل الحضور إلى اتفاق بأن النخب السياسية العربية ليس لديها مشروع لنهضة سياسية ولا خطة اقتصادية مدروسة تمامًا لشعوبها، والأسوأ من ذلك أن الحكومات العربية غير مجهزة بشكل جيد للتعامل مع التغيرات الحالية في نظام العالمي، وخاصة تلك الموجودة في منطقة الخليج، حيث تمر بانتقال كبير من الدولة الريعية الأبوية التي تستخرج وتبيع النفط إلى دولة مؤسسية أكثر، وهذا التغيير يأتي بثمن لا ترغب الدول الخليجية في دفعه، مثل المشاركة السياسية والإصلاح الدستوري، بشكل عام إنهم يماطلون في التغيير، وبالتالي، ينبغي أن يكون الأمل في تغيير كبير ضئيل.

تحوّل النظام الإقليمي والدولي وتأثيره على الصراع العربي-الإسرائيلي

من بين جميع التحديات الشرق أوسطية، لا يزال الصراع العربي الإسرائيلي يحمل أقصى أهمية، جدال المشاركين بأن العديد من العوامل قد ساهمت مؤخرًا في تحسين الوضع الاستراتيجي لإسرائيل على المستوى الإقليمي، فعلى سبيل المثال، تعزز الشعبوية اليمينية المتزايدة في أوروبا ثقة السياسيين اليمينيين في إسرائيل، وفي هذا الإطار، فإن حكومة إسرائيل اليمينية مستعدة لتكوين تحالفات مع الحكومات الشعبوية في أوروبا، جادل المتحدثون بأن العلاقات بين الأنظمة العربية وإسرائيل قد تطورت في الآونة الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل، ويمكن القول حتى إن هذه العلاقات وصلت إلى سقف توقعات إسرائيل، ويعود ذلك إلى بعض العوامل الحاسمة، أهمها: ضعف العرب وخوف الدول العربية من المشاريع الرامية إلى التغيير في المنطقة وأزمة الشرعية التي تعاني منها الأنظمة العربية.

في الطرف المقابل، ونظرًا لأن الاستراتيجية العامة والمصالح الإسرائيلية تستند إلى هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، فإن أي تغيير في وضع الولايات المتحدة من المرجح أن يؤثر بشكل كبير على وضع إسرائيل ووجودها، وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من وجود علاقة استراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، فإن التنافس بين الصين والولايات المتحدة يضع ضغوطًا على هذه العلاقة، حيث تتبنى الولايات المتحدة سياسات صارمة بشأن العلاقات الإسرائيلية مع الصين، مما يعني أن زيادة العلاقات بين الصين وإسرائيل ستزيد من توتر شراكة الولايات المتحدة وإسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل بوصفها مشروعًا استعماريًا عرضة للتأثر ليس فقط بأي من التغييرات الكبيرة في النظام الدولي، ولكن أيضًا من المقاومة الفلسطينية النشطة التي تمكنت من منع تصفية القضية الفلسطينية، وعلى الرغم من الضغط الهائل المفروض على قادة المقاومة، إلا أنهم وقفوا بثبات ضد رياح التطبيع، وعلاوة على ذلك، هناك اليوم الكثير من اليهود في جميع أنحاء العالم يرون في إسرائيل عبئًا أخلاقيًا عليهم بسبب المعاملة الظالمة التي يعاني منها الفلسطينيون، ولذا فإن هناك انخفاض كبير في الدعم للمؤسسات والجماعات الصهيونية، مما سيقلل من العمق الاستراتيجي لإسرائيل في الفترة المقبلة.

المنافسة بين القوى الكبرى وتداعياتها على أفريقيا

على الرغم من أهمية القارة الأفريقية في العديد من الجوانب، فإنها تتلقى اهتمامًا ضئيلًا من قبل الفاعلين في إقليم الشرق وفقًا لملاحظة العديد من المشاركين، على الرغم من أن حصة القارة الأفريقية في إجمالي ثروة العالم تزداد نظرًا للاكتشافات المستمرة، لاسيما في مجال موارد الطاقة النفطية والغازية، ويتزايد الاهتمام العالمي بأفريقيا، كما يظهر من خلال حجم القمم المنعقدة بين أفريقيا والعديد من الكتل الاقتصادية الإقليمية والدولية.

من حيث التجارة، تحسن تصنيف أفريقيا بشكل كبير، فقد زادت حجم التجارة من ٧٦٥ مليون دولار إلى ١٧٠ مليار دولار، وقد تفوق الاتحاد الأوروبي قليلًا على الشركاء التجاريين الآخرين، تليه الولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الروسي. ومع ذلك، تتغير الصورة عندما يتعلق الأمر بتصدير الأسلحة إلى أفريقيا، في هذا الصدد، تتفوق روسيا على الآخرين، تليها فرنسا والولايات المتحدة والصين، فقد بلغ إجمالي قيمة صادرات الصين وحدها ١ مليار دولار، مما يعكس اهتمام الصين بالتنمية والاستثمار، ودخلت الهند مؤخرًا المنافسة في كل من التجارة والأسلحة.

اتفق المشاركون خلال المناقشة على أن هذه الحقائق والأمثلة تؤكد نقطتين، الأولى هي الأهمية الاستراتيجية والمستقبلية للقارة الأفريقية الناشئة من استكشاف وتوسع داخل أفريقيا، والثانية هي زيادة الاهتمام والتأثير الدولي للفاعلين العالميين والإقليميين في القارة.

ومع ذلك، يبدو أن أفريقيا لا تستطيع أن تؤثر على القوى العالمية والتطورات الدولية دون إجراء إصلاحات محددة، مثل الإصلاحات السياسية الجوهرية التي تؤدي إلى تحقيق الحكم المستقر والفعال. يمكن أن يجعل الوعي بالأهمية الاستراتيجية للقارة من قادتها وأوساطها أفريقيا شريكًا حقيقيًا في التطورات الدولية، وتفعيل الشراكات القارية والتعاون الإقليمي لتحقيق التضامن والاندماج الأفريقي.

ولقد أُولي اهتمامٌ خاص لمنطقة القرن الأفريقي، التي تضم إثيوبيا وجيبوتي وإريتريا والسودان والصومال، خلال المناقشة، نظرًا لأن المنطقة أصبحت موقعًا للمنافسة الدولية. ويمكن تتبع ذلك منذ التاريخ الاستعماري والسباق الدولي المستمر للسيطرة على المناطق المطلة على البحر الأحمر وبالتالي التجارة الدولية. كما تمتلك عدة دول قواعد عسكرية وبحرية في قارة أفريقيا، مثل القواعد العسكرية في جيبوتي التابعة للولايات المتحدة والصين وفرنسا وإيطاليا واليابان، كما أن تضم قائمة الدول الأكثر أهمية كشركاء تجاريين في منطقة القرن الأفريقي كل من الصين والهند والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

خلال المناقشة، تم شرح الوضع الحالي لدول منطقة القرن الأفريقي بإيجاز على النحو التالي:

- **إثيوبيا** تُعتبر الدولة السائدة في منطقة القرن الأفريقي بسبب جغرافيتها وسكانها، وعلى الرغم من مواردها، كانت إثيوبيا واحدة من أفقر الدول في العالم، وإن شهدت تطورًا كبيرًا مؤخرا، كما يتمثل التحدي الآخر في التنوع العرقي والديني في البلاد.
- تعاني **السودان** من واحدة من أسوأ المجاعات في العالم على الرغم من مواردها الكبيرة، فقد جعل موقعها على البحر الأحمر المنطقة موضع منافسة بين القوى الكبرى، كما أنها تشترك مع إثيوبيا في نفس الشركاء التجارتين.
- **لجيبوتي** موقع استراتيجي، أدى إلى استثمارات في قطاع الموانئ وتأجير القواعد العسكرية لتعويض مواردها المحدودة.
- تستفيد **إريتريا** أيضًا من موقعها الاستراتيجي على البحر الأحمر، مما جعلها هدفًا للقوى العالمية وأحد أكبر المستفيدين من المساعدات الأجنبية.
- **الصومال** على الرغم من تجانسها من حيث التنوع الديني والعرقي، إلا أنها تعاني من انقسامات إقليمية بين الولايات الفدرالية، مما يجعلها عرضة للنزاعات الداخلية، وقد تم تصنيفها كواحدة من أكثر المناطق التي تعاني من الجوع في العالم.

إلى جانب الملاحظات السابقة، حدد المشاركون القوى العالمية الثلاث الرئيسية في أفريقيا على النحو التالي:

الولايات المتحدة: تركز وجودها واستراتيجيتها الجديدة في أفريقيا على التعافي الاقتصادي، تعزيز الديمقراطية، الانفتاح وبناء القوات الأفريقية، تولي أفريقيا أهمية كبيرة لموقعها جيوسياسي كما أنها تمتلك الوجود العسكري الأكثر أهمية في أفريقيا.

الصين: بدأت تتجلى مصالحها بوضوح في زيارة وزير الخارجية الصيني السنوية الأولى إلى أفريقيا.

روسيا: يعتبر وجودها الاقتصادي في أفريقيا أقل أهمية مقارنة بتأثيرها العسكري، كما يظهر من وجود مجموعة فاغنر في عدة دول مثل السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وموزمبيق، ومالي، وليبيا.

وقد أشار المشاركون إلى محاولات عدد من الدول لإقامة شبكات دولية تدعم وجودها من خلال نشر قوات عسكرية، كما يتوقع أن يكون هناك وجود محتمل لدول جديدة مثل الهند وتركيا وبريطانيا.

وأخيرا، فقد نوه المشاركون أنه عند التحدث عن القارة الأفريقية، يجب عدم التحدث عنها ككيان أو دولة واحدة، وتجاهل التنوع السياسي والاقتصادي والشامل.

مأزق جنوب آسيا في ظل التغيرات في النظام الدولي

ركّزت الجلسة الأخيرة من المؤتمر على بلدان جنوب آسيا وانعكاسات منافسة القوى العظمى على المنطقة، وعند التحدث عن ماليزيا وموقفها في المنافسة الحالية بين القوى العالمية، تم التأكيد على أن ماليزيا تواجه حالياً تحديا من قبل الصين في مناطقها البحرية، بشكل رئيسي في منطقة بحر الصين الجنوبي، وبناء على ذلك فإن المصالح الإقليمية والدولية لماليزيا عرضة للخطر نتيجة لهذا النوع من التصعيد. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر ماليزيا حارس بحر ملاقا، وهي واحدة من أكثر الممرات ازدحاماً في العالم من حيث الشحن وتوصيل البضائع بين الشرق والغرب، وإذا نشبت صراعات أو حدث حصار في هذه المنطقة، سيتسبب ذلك في مشكلات كبيرة للصين، ولهذا، وصف الرئيس الصيني السابق هذا بـ «مأزق ملاقا»، وفي هذا الصدد، ترغب الصين في تعزيز تأثيرها هناك، لكنها في الوقت نفسه لا ترغب في أن تضع مصالحها عرضة للخطر. أما بالنسبة لروسيا، فقد تبين أن أكثر من نصف سكان ماليزيا يرونها بصورة إيجابية، على الرغم من الحرب المستمرة في أوكرانيا، ويشير هذا إلى أن الماليزيون لا يقتنعون بسهولة بالرواية الغربية.

في نفس السياق، تحاول الولايات المتحدة زيادة تأثيرها في جنوب آسيا من خلال التحالفات والمعاهدات، وقد تجسد ذلك في الاتفاقية الأمنية الثلاثية بين الولايات المتحدة وأستراليا والمملكة المتحدة المعروفة باسم"AUKUS"، ومنذ سبتمبر ٢٠٢١، تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا المساعدة لأستراليا في الحصول على غواصات تعمل بالطاقة النووية، ويفترض أن هذا سيخلق رادعًا في المحيط الهادئ الهندي.

تراقب الصين هذه التطورات وتتهم دول الاتفاقية بالاستفادة من سمات الحرب الباردة التي تهيمن على السياسة الدولية، فقد بدأت الفلبين أيضًا مؤخرًا تدريباتها الثلاثية البحرية مع الولايات المتحدة واليابان، حيث تسعى لمواجهة عدوان الصين في بحر الصين الجنوبي، كما تظهر هذه التطورات كيف أصبحت الفلبين حليفًا للولايات المتحدة بقيادة الرئيس الجديد ماركوس، بعد الرئيس دوتيرتي الذي كان مؤيدًا للصين.

في حين تُظهر ماليزيا حذرًا نسبيًا في هذه الفترة، حيث تهدف إلى تحقيق توازن حساس بين القوى العظمى تحت قيادة أنور إبراهيم، إذ يتم استخدام القنوات الدبلوماسية للتعامل مع الملفات المتنازع عليها استنادًا إلى القانون الدولي من قبل ماليزيا لتعزيز السلام والاستقرار والتعاون. علاوة على ذلك، فقد أعرب أنور إبراهيم عن رغبته في إنهاء هيمنة الدولار الأمريكي واستبداله بالعملات المحلية في اتفاقيات التجارة الدولية، على الرغم من أن ذلك يبدو بعيد المنال بالنسبة لماليزيا، إلا أن أنور إبراهيم يرغب في أن يكون في طليعة هذا التغيير.

كما أشار المشاركون إلى حقيقة أن الصين تستخدم الاقتصاد للتأثير على دول جنوب آسيا، وتقدم نفسها للعالم كدولة لا تتدخل في المشاكل المحلية للدول الأخرى، بل تحاول تقديم نفسها كشريك اقتصادي، ومع ذلك، يتحول هذا التأثير الاقتصادي عادةً إلى مجالات استراتيجية أخرى مع تعمق التعاون. حتى عام ٢٠١٧، كانت الصين تتخذ إجراءات في جنوب آسيا بينما كانت الولايات المتحدة تقف موقف رد الفعل، وبدا أن قوة الولايات المتحدة في انخفاض مقابل تأثير الصين. ومع ذلك، حافظت الولايات المتحدة على التوازن في هذا الوضع من خلال حوار الأمن الرباعي (الكواد)، الذي بدأ كمشروع تنموي وأصبح مشروعًا أمنيًا بعد عام ٢٠١٧.

في هذه الفترة الحرجة، تحاول الهند أيضًا أن تتجسد كقوة إقليمية، وترغب في زيادة تأثيرها الإقليمي عن طريق ملء الفراغات القائمة، ويرى المشاركون بأنه بسبب سياسة الهند الحالية، فإنها لم تعد محل ثقة لدى الولايات المتحدة كمان كانت في الماضي، فعلى سبيل المثال، أصرت الهند على اتخاذ موقف محايد خلال النزاع في أوكرانيا، على الرغم من أن النخب الهندية كانت ميالة نحو الغرب.

بالنسبة لباكستان فإنها أيضًا تواجه تحديات في ظل تنافس القوى العظمى، وقد أشار أحد المشاركين إلى أن انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان أدى إلى فقدان باكستان لأهميتها الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن حكومة طالبان الجديدة في أفغانستان ليست على علاقة جيدة مع باكستان بأي شكل من الأشكال، كما أنها تحاول التواصل مع عدد من الدول في المنطقة لانتزاع الشرعية لنفسها دوليًا، لكن وفقًا لشروطها الخاصة، وبفقدانها أفغانستان التي كانت بمثابة الرهين على مدى العشرين عامًا الماضية، فقدت باكستان أيضًا مفهومها الخاص للعمق الاستراتيجي، وتحوّلت قواتها المسلحة، كما كان متوقعًا، إلى المعسكر الأمريكي، بتبنيها السياسات المؤيدة للولايات المتحدة. وبالتالي، يظهر بوضوح أن باكستان شهدت تراجعا استثنائيًا في طموحاتها ومكانتها العالمية.

تاريخيًا، حاولت الهند البقاء كدولة محايدة، إلا أنها اليوم تحاول توسيع نطاقها الجيوسياسي وهذا أمر جديد، كما تحاول أن تفعل الصين كذلك. وقد بدأت العلاقة السيئة بين الدولتين منذ وقت استقلال الهند وإنشاء جمهورية الصين الشعبية، كانت العلاقة في المقام الأول قائمة حول

تقليـص الميـراث الإمبراطـوري، أمـا اليـوم فقـد أصبـح منطـق الصـراع مختلـف تمامًـا، لـم يعـد الأمـر يتعلـق بتقليـص الميـراث الإمبراطـوري، بـل بمحاولـة اسـتعادة هـذا الميـراث، وبالتالـي، تسـعى كل مـن الصيـن والهنـد إلـى التوسـع بشـكل كبيـر فـي طموحاتهمـا الجيوسياسـية. تمتلـك الصيـن رؤيـة عالميـة حقيقيـة بالمقارنـة بالهنـد، حيـث تركـز الأخيـرة بشـكل كبيـر علـى القضايـا الداخليـة بسـبب كونهـا دولـة ديمقراطيـة بشـكل مـا؛ لـذا تبـدو القضايـا الداخليـة ذات أهميـة كبيـرة لديهـا.

وفـي نهايـة المؤتمـر تـم الاتفـاق علـى أن النظـام العالمـي يتحـرك مـن الأحاديـة نحـو تعددية غيـر مؤكدة، وسـيكون هـذا الوضـع العامـل المحـدد فـي رسـم مسـار دول منطقـة الشـرق فـي مختلـف المجـالات خـلال الفتـرة المقبلـة. لنـرى مـا إذا كانـت دول منطقـة الشـرق الأوسـط مجهـزة جيـدًا لمواجهـة هـذا الواقـع والمسـاهمة فـي النظـام العالمـي الناشـئ بطابعهـا الخـاص.

المتحدثون الرئيسيون في المؤتمر:

- أحمد الجندي، أستاذ الدراسات اليهودية والصهيونية بجامعة القاهرة.
- أحمد بدري عبد الله، أكاديمي ماليزي، نائب الرئيس التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الإسلامية المتقدمة (IAIS) ماليزيا.
- أحمد عطاونة، مدير مركز الرؤية للتنمية السياسية.
- حسن أوريد، سياسي ومفكر وروائي مغربي.
- حسن نافعة، أستاذ ورئيس سابق لقسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
- راف حنيف، الرئيس التنفيذي لمجموعة المعاملات المصرفية لمجموعة سي آي إم بي.
- سيد أزمان سيد أحمد نواوي، الرئيس التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الإسلامية المتقدمة (IAIS) ماليزيا.
- صلاح الدين الزين، أكاديمي سوداني - المدير السابق لمركز الجزيرة للدراسات.
- طارق يوسف، زميل أول ومدير مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية.
- عامر العريض، سياسي وبرلماني تونسي، قيادي في حركة النهضة.
- عبد الله الغيلاني، أكاديمي وباحث عماني.
- عمار فايد، باحث دكتوراه مصري، مرشح في جامعة اسطنبول أيدين.
- عمرو دراج سياسي وأكاديمي مصري، رئيس المعهد المصري للدراسات.
- فيصل ديفجي، أستاذ التاريخ بجامعة أكسفورد.
- محمد أسوتاي، أستاذ الاقتصاد السياسي والتمويل الشرق أوسطي والإسلامي في كلية إدارة الأعمال بجامعة دورهام.
- محمد جميل منصور، سياسي وبرلماني موريتاني، الرئيس الأسبق لحزب التجمع الوطني من أجل الإصلاح والتنمية.
- مهند مصطفى، مدير عام معهد الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا.
- محمد نظم الإسلام، أستاذ مساعد في العلوم السياسية والإدارة العامة في جامعة أنقرة يلدريم بيازيد.
- وضاح خنفر، رئيس منتدى الشرق.
- ياسين السعدي، دكتور في الاقتصاد - مستشار دولي سابق بالمكتب الاستشاري الأوروبي.

تم إعداد هذا التقرير من قبل:

الأستاذ محمد أمين جنكيز والدكتور محمد عفان بناءً على الملاحظات التي تم تدوينها خلال المؤتمر، وشارك في إعداد النسخة العربية تقوى أبو كميل.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هـو مركـز يقـوم بأبحـاث محايـدة ودقيقـة، هدفهـا تعزيـز قيـم المشـاركة الديمقراطيـة، والمواطنـة المسـتنيرة، والحـوار المتبـادل، والعدالـة الاجتماعيـة.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza
Floor:6 No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

SharqStrategic

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH